(4)

دراسة تاريخ الأديان في ضوء التطور

ويتضح أثر نظرية التطور على فكر أمين الخولي في دراسته لتاريخ الأديان في ضوء سنن النشوء والارتقاء فنجده يحاول الكشف عن دور التاريخ، والزمن، والبيئة، والمجتمع في تطور الدين، وهو ما يعني تركيزه على اعتبار أهمية دور الزمان والمكان في تكوين رؤية موضوعية لدراسة أي دين من الأديان ـ حتى الإسلام ـ وكان يري أن الدراسات التاريخية لا تتعارض مع الدين، «والقول بهذا الارتباط أوضح من أن يختلف عليه، ولكني أعرف أن أناسا قد يعترضون على ذلك في دروس الأديان بخاصة، إذ يتبادر إلى أذهانهم أن ذلك التفاعل والتأثير المتبادل لا يتفق مع سماوية الدين، والوحي به، ولكنهم في ذلك واهمون، لأن هذا المعني الاجتماعي لهذه الوحدة الإنسانية المتشابكة لا يقوم على أن رسولاً من الرسل عليهم السلام قد قلد أو أخذ، أو نقل من غيره بعمل نفسه، فنقل من وثنية أو اقتبس من جاهلية ما بدا له صلاحه، وبهذا تواصلت الأديان، وتفاعلت العقائد كلاً، بل يقوم هذا التواصل، ويصدق بأن الوحي الإلهي الواحد المصدر يكشف عن حقيقة دينية واحدة قد رددت في عقيدة أو فكر

في أديـان أخـرى متعددة لأنهـا صالحة على اختـلاف الأزمـان، وتعاقب الأديان»[1].

والغاية من دراسـة للدين في ضوء التاريخ هـو إدراك أمين الخولي لأهمية عامل الزمن ودوره في فهم كل الظواهر بما فيها الدين، فالتاريخ يسهم في فهم الحقائـق الكونية طلبـاً للمعرفة، ورغبة في تفهم الكون، ثـم انتفاعاً بذلك في توجيه الحياة توجيهاً صالحاً، ورفع مسـتوي الرفاهية الإنسـانية، مهما تفاوت الديار، واختلفت الألوان واللغات، وتباينت المشارب والعادات، ثم لكل بعد ذلك شخصيته المسـتقلة، وظروفه المفردة، ومؤثرات فيه مقصورة عليه، ومع هـذا التمايز المتدرج فلا سـبيل إلى فهم الكـون إلا في صورة الوحدة الكبرى المتداخلـة الأجزاء المتصلة التفاعل، ترد في الفـرد أثر أسرته، ثم أثر فصيلته، وأثر جنسه،وأثر إنسانيته[2] ولابد أن تعتمد عملية دراسة تاريخ الأديان هذه على مصادر أوسع من الرواية المنقولة، والخبر المسرود وأن تعتمد على المصادر الماديـة والمعنوية كما يعتمـد المنهج العلمي التاريخي عـلى المصادر الصامتة الأكثر صدقاً، حتى نستطيع في عملية التأريخ التوثيق توثيقاً علمياً صحيحاً.

ودراسـة تاريخ الأديان عند الشـيخ أمين الخولي لابـد أن تخضع للقوانين العامـة المتحكمـة في تسـيير الحياة، و إدراك هـذه القوانـين لا يمكن أن يتم إلا بدراسـة فلسـفة التاريـخ، لأن هذه الفلسـفة هي التي تسـتطيع التعمق في اسـتخراج وكشـف القوانين البعيـدة الدقيقة المتحكمة في تسـيير وحدة الحيـاة العامـة، و إظهـار أن كل حادثة مهـما كان أثرها في النظـرة الأولي،

(1) أمين الخولى: تاريخ الملل والنحل مطبعة لاظوغلى، القاهرة 1935، جـ1/ص48.
(2) المرجع نفسه، جـ1، ص45.

وبدت للساذج قليلة الخطر، فلابد لها من أثر في التعاون الإنساني، وليس المؤرخ الحقيقي إلا الذي يتكشف خلف ظواهر الأمور أسباب حدوثها، وقوانين اتجاهاتها[1] ومن هنا كان لابد في دراسة تاريخ الأديان الاستعانة بعلم الاجتماع، حتى نتمكن من الكشف عن السنن الاجتماعية المتحكمة في سير التاريخ، وإدراك أسبابها البعيدة، ولهذا يؤكد الخولى على ضرورة وصل التاريخ بالاجتماع لأن الاجتماع يبحث في طبائع العمران، ويتفهم الحياة الإنسانية التي يشارك فيها الفرد غيره، ويتحقق لنا المعرفة، كما أن علم الاجتماع في ملاحظة ظواهر التجمع الإنساني، وانتقالاته لا يستطيع أن يقف عند الحاضر من هذا، بل لابد من متابعة الماضي،واستيضاح تقلباته التي انتهت إلى الحاضر المشهود،وتلك في الاجتماع مهمة تاريخية،والتاريخ حين يحاول تفسير أحدث الماضي، والانتهاء إلى صحيح أسبابها،والفاعل من عللها، لا سبيل له في ذلك إلا بالاستنارة بما يقرره علم الاجتماع من صور الحياة وقتية كانت أو مطردة، مما يوجه التاريخ به، وبه يمكن تفسيره[2].

وإذا كان أمين الخولي يطالب بضرورة المزج بين التاريخ والاجتماع في دراسة تاريخ الأديان، فإن هذا يتحقق عنده من خلال توظيف الدارونية الاجتماعية فهو يعتبر «أن ناموس التدرج والترقي في الكائنات جميعاً المادي منها والمعنوي على السواء - مهم لدراسة التاريخ - فدارس التاريخ يطبق هذا الناموس على جميع صور الحياة الإنسانية ومظاهرها، وأعمال الأفراد، وأعمال الأمم جميعاً، حتى الأمور الاعتقادية يطرد جريانها على هذا النظام،

(1) المرجع نفسه، جـ1، ص43.
(2) المرجع نفسه جـ1، ص39.

ولا محـل لإنـكار أن مظاهر الحياة الإنسـانية المختلفة تخضـع لهذا الناموس التدريجي دائما، فتبدأ من أصل بسـيط سـاذج، ويتدرج، وينافس فى سـبيل الظفـر بالحياة، فيبقى منه الصالح لها، ويسـتبعد غير الصالح، ثم يرتقى هذا الصالح، ويكتمل شيئاً فشيئاً حتى يعود مركباً بل معقد التركيب، بعدما كان بسيطاً ساذجاً يسير الشأن[1] وكما أن المعنى فى التدرج والرقى قد تقرر اليوم، وتأصـل حتى لم يعد الباحـث يقبل ظهور شيء معنوي من فكر وعقيدة، أو نحو ذلك كاملة الوجود دفعة واحدة، أو مخلوقة خلقاً مسـتقل لأصل لا يمت بصلـة إلى ما حوله، وما سـبقه مما يماثله فى الكون، فـإن هذا الوجود الفجائي الكامل، وذلك الاسـتقلال لم يتهيأ لفـن، ولا أدب، ولا علم، ولا حضارة، ولا دولة، ولا دين كذلك[2].

ولأن الشـيخ أمين الخولى كان يقول بتطبيق المنهج التطوري على دراسـة تاريـخ الأديان فى مقرر دراسي على كلية أصـول الدين بجامعة الأزهر عام 1935، فلهذا كان حريصاً على تبرير رؤيته للطلاب من وجهة نظر إسلامية فيذهـب إلى أن القـول بتدرج الديـن والمعتقد قد يبـدو لأول عهد الأذن به مقلقاً نابياً، ويخشـاه المتدين، وينفيه المتشـدد، ولكن الأمر ليس من ذلك فى شيء، فتدرج الدين فى الحياة الإنسانية، وترقيه في أمة عن أمة ظاهرة يقررها الإسـلام، وبها نعلل كيـف صار هو آخر الأديان، وكيـف كان ما قبله مهيأ له، حتى بلغت الإنسـانية مرتبة صح معهـا أن تلقى إليها أصول عامة خالدة لا تحتـاج مع الزمـن إلى تغيير فى الأسـاس[3] ومن ناحية أخـرى فإن الخولى

(1) المرجع نفسه، جـ1، ص51 - 52.
(2) المرجع نفسه، جـ1، ص52.
(3) المرجع نفسه، جـ1، ص53.

يطبق سنة التدرج على الدين الواحد، وهذا ما يتضح فى الإسلام فى نزول القرآن الكريم مطابقاً لحاجات الحياة المتجددة، والمناسبة الواقعية، وذلك يبدو جلياً في الأخذ التدريجي للناس فى الاعتقاد، والتشريع العملي، ثم هناك مظهر آخر لهذا التدرج هو مظهر تدرج فهم الناس للعقيدة الدينية، ومرور هذه العقيدة فى أدوار انتقالية مترتب بعضها على بعض، وتنتهي بها العقيدة إلى مركب بعد بساطة، وتعقد بعد سهولة بفعل تدرج الحياة، وانتقالها من البداوة المحضة إلى الحضارة[1] وتتضح صحة معتقدات أمين الخولى فى أن العقيدة الإسلامية بدأت بسيطة ثم حين اتسع العالم الإسلامي، واحتكت بالثقافات المجاورة، واتصلت بتفكير الأمم الأخرى ظهرت الفرق الإسلامية وتعددت حتى توافق تعدد مشارب كل الاتجاهات المختلفة التي دخلت الإسلام. وقد لعب الواقع السياسي، والاجتماعي دوراً بارزاً فى حدوث هذه التحولات.

ولقد أعطى أمين الخولى أهمية بالغة لدور البيئة فى دراسة تاريخ الأديان - تماماً مثلما أعطت نظرية التطور هذه الأهمية للبيئة - فيرى أمين الخولى أنه لابد أن تتوافق العقيدة مع البيئة الطبيعية وتماثلها، فلا تكون عناداً لها ولا خروجاً عليها، وكذلك لابد أن تتوافق العقيدة مع البيئة المعنوية وتجاريها، فلا تكون مضادة لها، ولا نابية من استعدادها ومقدرتها، ولو لم يتحقق ذلك فى العقيدة لكان ظهورها فى البيئة المخالفة لها سبب موتها العاجل، وفنائها السريع، بل لو لم يتحقق ذلك التوافق بين البيئة والعقيدة لما ظهرت العقيدة المخالفة للبيئة فيها مطلقاً، ولا فرق فى ذلك بين عقيدة سماوية موحى بها، وعقيدة وثنية صنعها، أو حرف بها أصلاً سماوياً[2].

(1) المرجع نفسه، جـ1، ص53.
(2) المرجع نفسه، جـ1، ص55.

ونتيجة لخشية أمين الخولى من المحافظين فى الأزهر نجده يدافع عن مسألة بيان أثر البيئة فى وراثة العقيدة، ورأى أن هذه المسألة لا تسلم من الاعتراض بدعوى أن الرسول جاء فى بيئة كانت تناحر الإسلام، ويرى أن هذا لا يؤيده الدقة، فإن تطبيق تأثير البيئة على الدين ليس معناه الأول والأخير أن العقيدة وحي البيئة، كلا بل معناه أن تجئ العقيدة بما تستعد البيئة لتلقيه، أي أن يهيئ الله أسباب ظهور الدين، ويبعث به إلى البيئة المستعدة للذود عنه، وهكذا يلائم الدين البيئة - مع وجود المعترضين عليه فذلك لأسباب ونواميس اجتماعية أخرى - ولا يكون متأخرا عن بيئته فترفضه أو تنفيه، ولا بعيدا عن متناولها حتى يتيسر لها تمثله والاطمئنان إليه فتنفر منه كذلك وتجافيه، ومثل ذلك لا اعتراض لتدين عليه[1].

ومما سبق يتضح أثر نظرية التطور على دراسة أمين الخولى لتاريخ الأديان، والواضح أن هذا التأثر هو نتيجة واضحة لتأثر الخولى بفكر إسماعيل مظهر، والذي كان يرى أن مباحث النشوئيين حول الدين ترى «أن الدين يتطور بتطور العقل البشرى، وأن مبادئ النشوء لا تبحث فى الدين من حيث طبيعة العقائد التي يرتكز عليها، ولكنها تبحث فى العقائد كظاهرة فكرية نفسية لها أثر فى تطور الجماعات الإنسانية، وتحاول أن تفصح عن المرتكز الذي ارتكزت عليه تلك العقيدة فى طبيعة الإنسان، والمرجع الذي تعود إليه، والمنشأ الذي تنشأ منه، كما أن النشوء كمذهب عملي لا يتعدى حدود العلم، فهو إن بحث فى الدين فإنما يلزم فى ذلك حدود العلم، فلا يتخطى حدود العقلية البشرية»[2].

(1) المرجع نفسه، جـ1، ص57 - 59.

(2) إسماعيل مظهر: ملقى السبيل، ص88 - 90.

ولا شك أن إخضاع أمين الخولى البحث فى تاريخ الأديان لنظرية التطور، إنما يكشف لنا بوضوح عن إعطاء أمين الخولى الأولوية للعقل على النقل، ورؤية للمطلق في نطاق حركة الزمني، و إدراك للدين فى إطار حركة الدنيا والحياة، وهى رؤية علمية عقلانية موضوعية، كما أنها فى نفس الوقت رؤية دنيوية للدين تكشف لنا عن أثر الزمان والمكان فى تشكل المعتقدات والأفكار الدينية، ولهذا فإن أمين الخولى في دراسته لتاريخ الأديان يصل إلى نتيجة مؤداها «أن تاريخ الأديان يخضع لما يخضع له تاريخ الحياة الإنسانية على اختلاف مناحيها المادية والمعنوية، دون خروج على نواميس الاجتماع المقررة، أو إخلال بأصول البحث العلمي النزيه الحر، ودون اعتداء على قدسية الدين، وسماويته»[1].

ولا ينبغي أن نفهم من تطبيق أمين الخولى للرؤية التطورية لدراسة تاريخ الأديان أنه يقول بذلك من أجل الانتهاء إلى القول بتاريخية الدين وفقط، لأن هذا و إن كان ينطبق على العديد الأديان، فإنه لا ينطبق على الإسلام كرسالة ختامية،حيث قدم الخولى محاولة لتجديد الفكر الديني الإسلامي تقوم على رؤية الكليات الإسلامية العامة فى ضوء حركة الواقع، وطبيعة المكان، والظروف المعاصرة، و بهذا فإن أمين الخولى يختلف عن أحد أقطاب مدرسته - نصر حامد أبو زيد - والذي وظف منهجيته في دراسة علوم القرآن، ليصل إلى نتيجة مؤداها القول بتاريخية هذه العلوم، بل والقول بتاريخية القرآن نفسه، ولم يحاول نصر حامد أبو زيد حتى الآن تقديم اجتهاد للكليات الإسلامية فى ضوء الواقع الراهن، ولعل هذا المنحى لنصر

(1) أمين الخولى: تاريخ الملل والنحل، ص60.

أبـو زيد هو الذي أثار حفيظة التوجيهـات الدينية المحافظة ضده، واتهامه بأن جهوده الفكرية تركز على القول بتاريخية النص القرآني، والتي قد تنتهي إلى القـول ببشريـة القرآن، ولهذا وجدنا أمين الخـولى - بالمقابل - يركز دوماً على مسألة التأكيد على قدسية الدين وسماويته، خشية من هجوم المحافظين عليه.